

## الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي من خلال "فرضية النمو بقيادة التصدير" في الدول النفطية (الجزائر والمملكة العربية السعودية) للفترة (2000-2011)

بن الشيخ عبد الحميد  
طالب دكتوراه ، جامعة الجزائر  
لحيمر سارة  
أستاذ مساعد ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة  
عدوكة لخضر  
أستاذ محاضر ، جامعة معسكر

### الملخص:

تهدف الدراسة إلى استقصاء العلاقة السببية بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي من خلال فرضية "النمو بقيادة التصدير" Export-Led Growth؛ وذلك بالاعتماد على ثلاثة متغيرات وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات غير النفطية، وإجمالي الناتج المحلي التي شكلت نموذج الدراسة. حيث تم تطبيقه وفق نموذج الانحدار الذاتي المتجه VECM لكل من الاقتصاد الجزائري واقتصاد المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2011،

وأكدت النتائج على سريان الفرضية في الاقتصاد الجزائري، حيث ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الصادرات غير النفطية والتي ساهمت بدورها في النمو الاقتصادي؛ أما في الاقتصاد السعودي فقد غابت العلاقة السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل، وظهرت فقط العلاقة السببية للدور المباشر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في الأجل القصير. ولذلك أوصت الدراسة بضرورة توجيه وتحفيز المستثمرين الأجانب على استغلال مختلف موارد الدول المستقبلية وخاصة النفطية منها، وتأكيد العمل على دور حكومات هذه الدول في الوصول إلى نتائج مرضية.

**الكلمات الدالة:** صادرات غير نفطية، نمو اقتصادي، فرضية النمو بقيادة الصادرات، الجزائر، المملكة العربية السعودية

### Abstract:

The study aims to test the causal relationship between foreign capital inflows and economic growth through the hypothesis of Export-Led Growth. We use three variables foreign direct of investment which are non-oil exports and GDP formed model study. Where it has been applied in accordance with VECM model for both economy Algeria and Saudi Arabia during the period 2000-2011.

The results confirmed the validity of the hypothesis in the Algerian economy, where the direct foreign investment helped

the growth of non-oil exports, which in turn contributed to economic growth; while in Saudi economy has been absent a causal relationship between the variables for the long term and it appeared only causality of the role of direct foreign investment in growth economic for the short term. Therefore, the study recommended the needs to guide and motivate foreign investors to exploit the energetic resources much better.

**Key words:** non-oil exports, economic growth, Export-Led Growth hypothesis, Algeria, and Saudi Arabia

### مقدمة:

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، حيث تحتل هذه الرساميل غالبا مكانة استراتيجية في تمويل الاقتصاد وتغطية نقص رأس المال المحلي أو أنواع منه أحيانا، والآليات المرتبطة بالمال أحيانا أخرى. لهذا فقد ذهبت أدبيات الاقتصاد إلى تجسيد هذه الأفكار في العديد من الأبحاث والدراسات الميدانية، والتي أكدت هذه العلاقة في أغلبها.

وغير بعيد من الإستثمار الأجنبي المباشر ركز عدد من الباحثين عن تبعات الانفتاح الاقتصادي والإندماج في الاقتصاد العالمي وتأثير ذلك على النمو المحلي، وذلك من خلال آليات الفكر النيوكلاسيكي والتي شكلت فرضية "النمو بقيادة التصدير" Export-Led Growth، والتي تمثل محور الدراسة الحالية.

حيث تأتي هذه الدراسة من أجل اختبار إمكانية تجسيد هذه الفرضية، تحديدا لدى الدول النامية والنفطية منها، أين يكون للإستثمار الأجنبي المباشر دورا فاعلا في معادلة النمو الاقتصادي، كون هذه الرساميل تقدم أساسا إلى آبار النفط ومساحات البحث والاستكشاف بالدرجة الأولى، في حين أن التركيز على الموارد الأخرى يكون بدرجة أقل لا ترقى إلى المستوى المطلوب وبالتالي تبقى هذه الدول رهينة الصادرات

- قطاع التصدير يولد نموا ايجابيا للقطاعات غير التصديرية من خلال أساليب الإدارة الكفوة وتحسين تقنيات الانتاج
- زيادة التوسع في حجم الاقتصاد من خلال اقتصاديات الحجم (وفورات الحجم)
- الصادرات تخفف من القيود على النقد الأجنبي، وبالتالي زيادة الوصول إلى أسواق دولية أخرى

وبالتالي فإن نمو الصادرات يؤدي حتما إلى النمو الاقتصادي، ويسمى هذا النمو بالنمو الذي تقوده الصادرات.

واستمرارا لهذا التحليل نجد أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تنمية الصادرات، وذلك من خلال تشجيعه لحركة السلع والخدمات دوليا بين الشركات الأم ومختلف فروعها عبر العالم من جهة، ومن خلال وجود الرساميل الكبيرة التي تساعد على قيام المشاريع اللازمة لاستغلال مختلف الموارد في الاقتصاد من جهة أخرى، ومن خلال مساهمته في تنشيط المنافسة المحلية ودخول الصناعات المحلية إلى الأسواق الدولية من جهة ثالثة، كذلك يساهم الاستثمار الأجنبي في جلب التكنولوجيا المتطورة والتي تزيد من كفاءة الانتاجية المحلية، بالإضافة إلى استعمال هذه التكنولوجيا في القطاعات الأخرى وبالتالي تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد من جهة رابعة، وغيرها من الطرق التي تربط مباشرة بين تنمية الصادرات ووجود الرساميل والمعرفة الدولية.

ولذلك تم صياغة المعادلة بالشكل التالي (Olayiwola & Okodua., 2009):

$$GDP = f(FDI, EXP)$$

حيث:  $FDI$ : يعبر عن الاستثمار الأجنبي المباشر

وتجسد المعادلة أعلاه العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي من خلال نمو الصادرات، وهو ما يعكس التنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة دخول الرساميل الأجنبية. حيث تجسد فرضية "النمو الذي تقوده الصادرات" نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصلا (Goldberg & Klein, 1998) إلى التأكيد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع النشاط التصديري والتجارة المتعلقة بالمواد الوسيطة بين الشركة الأم وفروعها، ويعود هذا إلى طبيعة نشاط هذه الشركات؛ أما (Calderon et al, 1996) فقد أثبتا أن الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في تشجيع الصادرات المكسيكية وأن الاقتصاد المكسيكي يشهد فرضية قيادة الاستثمار

النفطية فقط. وتبين انعكاسات هذا التأثير من خلال الإجابة عن السؤال التالي:

- مدى كفاءة الاستثمارات الأجنبية في تنمية الناتج المحلي بعيدا عن القطاع النفطي؟
- وذلك من خلال إختبار الفرضية الآتية:

- عدم كفاءة الاستثمارات الأجنبية في نمو الناتج المحلي عن طريق تنمية الصادرات غير النفطية

وللإجابة على هذا السؤال، تم الاعتماد على المحاور الأساسية الآتية:

- أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرية "النمو بقيادة الصادرات": مسارات نظرية وأخرى تطبيقية
- ثانيا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية
- ثالثا: بناء النموذج القياسي وتحليل النتائج
- رابعا: النتائج والتوصيات

- أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرية "النمو بقيادة الصادرات": مسارات نظرية وأخرى تطبيقية:

مع تنامي حركات التحرر الاقتصادي والاندماج بين الاقتصاديات، ركزت نظرية "النمو بقيادة الصادرات" على الدور الريادي والأساسي للصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك لكونها (الصادرات) تقوم بدور المحرك الرئيسي لبقية القطاعات وهي الحالة التي تتطلبها التنمية الاقتصادية وفق مبدأ "الدفعة القوية"، وذلك من خلال تنامي الطلب على القطاعات المتعلقة بالصناعة التصديرية سواء المتعلقة بالروابط الخلفية أو الأمامية للصناعة، وهكذا إلى أن يتم إمتصاص الركود الداخلي لموارد الاقتصاد خاصة مع وجود حرية استيراد الموارد الهامة من السوق الخارجية والتي تساهم في الاستغلال الأمثل للمواد (Cuadros et al, 2001)

ولهذا تأتي معادلة النمو المحلي من الشكل

$$GDP = f(EXP, K, L)$$

حيث:  $GDP$ : تمثل الناتج المحلي الاجمالي

$EXP$ : تمثل الصادرات

$K$ : تمثل عنصر العمل

$L$ : تمثل عنصر رأس المال

ويرجع تفسير هذه الفرضية إلى أن (Olayiwola & Okodua., 2009)

أما قانون النقد والقرض 10/90 فقد كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي المباشر وإلغاء جميع القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى استقلالية الجهاز المصرفي وتفعيله لتسهيل التسويات المالية الأجنبية (ج ر ج عدد 16، 1990). وكذلك تم إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات -APSI- سنة 1993 بموجب القانون رقم 93-12 والتي اعتبرت الجهاز الأساسي لتوجيه ودعم الاستثمار الأجنبي والمستثمرين المقيمين وغير المقيمين، بالإضافة إلى عدد من القوانين والقرارات الخاصة بالنشاط في المناطق الحرة والخاصة وكذا العديد من الإعفاءات والامتيازات والتسهيلات المقدمة لاستخراج تراخيص الاستثمار التي منحت للأجانب بهدف تحسين مناخ الاستثمار (ج ر ج عدد 64، 1993).

وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر خلال الفترة 93-1996 حوالي 369.41 مليون دولار، مشكلة 85 مشروع شراكة، منها 8 مشاريع عربية، وشكلت المشاريع الأجنبية ما نسبته 5.5% فقط من إجمالي المشاريع الوطنية، وهو ما يعكس ضعف المناخ الاستثمار الوطني في جذب المستثمرين الأجانب. ولذلك قررت الحومة الجزائرية آنذاك في إعادة تطهير مناخ الاستثمار من معوقات استثمار وإقبال الأجانب بالإضافة إلى التوسع في منح الامتيازات والتسهيلات للمستثمرين، وهو ما تجسد في قانون 03-01 (محمد، 2009).

في سنة 2001، فقد تم إقرار قانون 01-03، من خلاله تدعمت العديد من الإصلاحات الاقتصادية خاصة ما يتعلق باستمرار استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بتوفير النظام القانوني الجبائي والمالي الذي يمنح له الحوافر والضمانات كمبدأ حرية الاستثمار، رفع القيود الإدارية المفروضة عليه، عدم اللجوء إلى التأميم، وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي (ج ر ج عدد 47، 2001)، ومن جهة أخرى تم استحداث الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بدل سابقتها "وكالة ترقية الاستثمارات" والتي تعمل على تنظيم وتسهيل عمليات إنشاء المستثمرات من طرف المحليين أو الأجانب؛ وتوالت التعديلات على هذا القانون بما يتلائم وطبيعة المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، وبما يتلائم وتحسين مناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة (محمد، 2009). وقد انعكست هذه التسهيلات مع جملة من العوامل الأخرى على تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر، حيث تشكل تدفق الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة على النحو الآتي:

الأجنبي المباشر لنمو الصادرات وبالتالي النمو الاقتصادي؛ وكذلك (Olayiwola & Okodua, 2009) توصلا إلى قبول الفرضية في الاقتصاد النيجيري، حيث ساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي في تنمية الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي.

هذا في حين أن (Goldberg and Klein, 1999) توصلا إلى غياب العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في دول أمريكا اللاتينية، وكذلك (Cuadros et all; 2001) عدم سريان الفرضية في كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك.

**ثانيا: تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع قيمة الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي: الجزائر والمملكة العربية السعودية**

تأخذ الدول النامية النفطية مكانة متقدمة بين باقي الدول النامية، كونها (الدول النفطية) تمتلك مصدرا هاما من مصادر استمرارية انتعاش الاقتصاد العالمي في المدى الطويل، لذلك عادة ما نجد هذه النظريات والفرضيات الاقتصادية تواجه تحديا حقيقيا في تطبيقها على الاقتصاديات النفطية، وخاصة النامية منها والتي عانت أو لازلت تعاني من آثار التبعية النفطية في تمويل اقتصادها.

ولهذا يأتي اختبار قبول هذه الفرضية في إحدى أهم الدول النفطية والنامية من أهم ضروريات ومستوجبات كمال هذه النظرية، وهو ما سنحاول التركيز عليه نظريا وقياسيا في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية.

#### أولا: الجزائر:

إن مختلف المراحل التي مر بها الاقتصادي الجزائري أظهرت جميعها حاجة هذا الاقتصاد إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة مهمة من قنوات تمويل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وبعد الأزمة النفطية في منتصف الثمانينات والتي أسهمت كثيرا في رسم ملامح السياسة الاقتصادية الجديدة آنذاك طفت على السطح رغبة السلطات الجزائرية في تشجيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتجسد ذلك في مختلف القوانين منذ سنة 1986؛ وبدايتها بقانون رقم 13/86 سنة 1986 والمؤسس للشركات ذات رؤوس الأموال المختلطة وآليات تسييرها (ج ر ج عدد 23، 1986).

شكل رقم (01): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000-2011

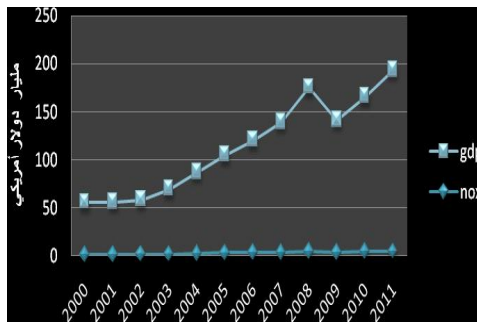
ما حجم الاستثمارات في قطاع البنوك فقد شهدت نموا خلال هذه الفترة بسبب التشريعات التي أقرتها الجزائر سنة 2008 والتي أقرت من خلالها رفع الحد الأدنى من الأموال الابتدائية اللازمة لإعتماد البنوك الأجنبية من 2.5 إلى 10 مليار دج، حيث ساهمت هذه القرارات في رفع رأس مال بنوك عدة مثل: Fransbank، Trust Bank Algeria، Gulf Bank Algeria

بالإضافة إلى مشاريع أخرى في قطاع الأدوية بالشراكة مع شركات أردنية، شركة JV الجزائرية الإماراتية بإنشاء أكبر مصنع للحليب بإفريقيا (2007)، مشروع تحلية مياه البحر (حامه) أين تم الاتفاق مع شركة GE Water & Process Technologies على انجازه، تساهم الشركات الأجنبية ب70% منه. الشركة السعودية SAVOLA ببناء وحدة ضخمة لإنتاج السكر في منطقة وهران (2007) (بيوض، 2011).

ويبقى التأكيد على خصائص الجزائر وامتلاكها لموارد عدة تجعل منها مركزا للعديد من الصناعات وهدفا للكثير من الشركات العالمية، وهذا ما يؤكد تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2011 حيث صنفت الوضعية الحالية في المرتبة الثالثة ذات جذب فعلي منخفض للاستثمار الأجنبي مع امكانيات مرتفعة (IAIGC, 2012).

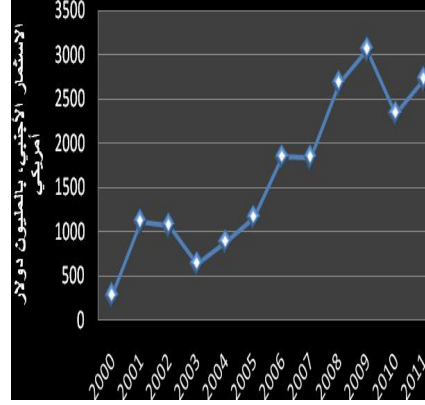
أما الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الاجمالي فقد عرفا نموا متواصلا خلال الفترة 2000-2011، كالآتي:

شكل رقم (02): تطور اجمالي الناتج المحلي والصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 2000-2011



المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي

باستثناء سنة 2008 التي تأثر فيها معدل النمو الاقتصادي (GDP) بانعكاسات الأزمة المالية العالمية، فإن تطور الناتج المحلي الاجمالي والصادرات غير النفطية (NOX) كانت ايجابية، حيث بلغت قيمتهما 189 مليار دولار، و5 مليار دولار على التوالي سنة 2011 مقارنة بسنة 2000 أين



المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي

شهد تدفق المشاريع الأجنبية أو المشتركة إلى الجزائر نموا خلال الفترة (2000-2011)، حيث قدرت التدفقات لسنة 2000 بحوالي 280 مليار دولار فقط، ووصلت ذروتها سنة 2009 بحوالي 3035 مليار دولار قبل أن تشهد حركات رؤوس الأموال عبر العالم تراجعا بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية؛ وبداية من سنة 2011 عاود تدفق الاستثمارات إلى الجزائر نموه بقيمة تجاوزت 2700 مليار دولار.

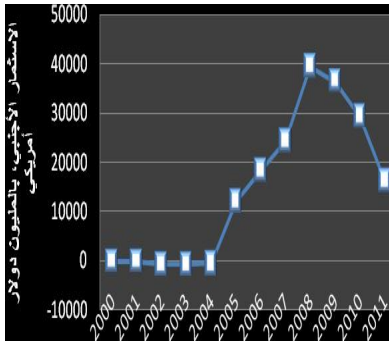
ويصنف هذا الاستقطاب انعكاسا مباشرا لتحسن مناخ الاستثمار الجزائري، وخلق الإطار القانوني المرن والمشجع للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى تبني الخطط التنموية المحلية الذي ساهم في استقطاب عدد متزايد من المشاريع الاستثمارية، حيث فتحت الجزائر الباب أمام المستثمرين (محليين أو أجانب أو بالشراكة) لإنجاز مشاريع البنية التحتية وإعادة ربط العديد من المناطق الريفية بالمدن، ومثالها مشروع الطريق السيار شرق-غرب الذي حضي بحوالي 20% من الاستثمارات سنة 2006 بعد الشراكة الموقعة بين ميتال ستيل وغيرفوس والمؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية.

يحتل قطاع المحروقات مكانة مهمة في حجم الاستثمارات الوافدة للجزائر، حيث يتم سنويا عقد اتفاقيات جديدة خاصة في مجال البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي، ومن أهم هذه المشاريع خلال الفترة هي Total+Partex للتنقيب عن الغاز بمنطقة "أحنات"، مشروع Rosneft-stroytransgaz بمحيط قارة تيساليت، مشروع Anadarko-Conco Philips لبناء المركب البترولي والغازي في منطقة المرقق.. شركة أواسكوم المصرية في مجال الأسمدة الكيماوية بالشراكة مع سوناطراك. شركة TOTAL الفرنسية على بناء وانشاء مركب للبتروكيمياء بأرزو

الثانية عربيا والثانية عالميا في مؤشر التنافسية العالمية سنة 2009

وقد مكن تحسن المناخ من جذب العديد من المشاريع الاستثمارية، حيث كشف تقرير الاستثمار لسنة 2011 المصدر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى والتي تشير إلى أن هناك جذب فعلي مرتفع جدا مع امكانيات مرتفعة . وجاءت قيم هذا الاستثمار خلال الفترة 2000-2011 كما يلي:

شكل رقم (03): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية للفترة 2000-2011



المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي

يوضح الشكل أعلاه، قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى المملكة خلال فترة الدراسة، وللاشارة فإن هذه القيمة تعبر عن صافي الاستثمار المتدفق أي قيمة الاستثمارات الجديدة مخصوما منها الاستثمارات التي يتم سحبها؛ وهو ما يفسر الطبيعة السالبة للإستثمارات خلال السنوات الأولى وصولا إلى سنة 2004.

وابتداء من سنة 2005، عرفت قيم الاستثمار معدلات إيجابية (12107 مليار دولار) إلى غاية 2008 أين ناهز قيمته 40000 مليار دولار. وتراجع هذا المستوى بداية من سنة 2009 (حيث قدر بـ 36500 مليار دولار)، وقد يعزى إلى انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي أثرت على تدفقات رؤوس الأموال العالمية، ونظرا لطبيعة الرساميل القادمة إلى السعودية والتي تتمركز أساسا (أكثر من 90%) في قطاعي الطاقة والعقار منها 30% على الأقل عقار) (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2011) والقادمة من الولايات المتحدة واليابان والامارات فإن أثر الأزمة الاقتصادية كان شديدا على هذه القطاعات، خاصة وأنه انعكس في تقليص المستثمرات بسبب الخسائر أو الإفلاس الناتج عن الأزمة وهو ما يفسر استمرار معدل النمو السالب لغاية سنة 2011.

بلغت قيمتهما 55 مليار دولار و 1.5 مليار دولار فقط. ويتزامن هذا التوسع الاقتصادي مع وجود اتجاه عام للنمو الايجابي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية

### ثانيا: السعودية:

عرف الإستثمار الأجنبي المباشر تدفقا ضعيفا إلى السعودية خلال القرن العشرين، وبدأ نموه يظهر خلال التسعينات فقط، وذلك نتيجة الجهود المتخذة من طرف الحكومة السعودية بهدف تغيير مسار التنمية المنتهج. وتعززت هذه الجهود والمساعي بخطة التنمية السابعة (2000-2004) والتي احتوت على العديد من البنود والقرارات الهادفة أساسا إلى تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص منه والحكومي، حيث تم انشاء الهيئة العامة للإستثمار SAGIA في 10/4/2000، التي وكلت لها مهمة تحسين مناخ الاستثمار وإيجاد بيئة جاذبة للاستثمار.

كذلك تم تخفيض نسبة الضرائب على الأرباح إلى 15% بعدما كانت تصل إلى 45%، وتم التصريح بحق المستثمر الأجنبي بالتمتع بالملكية الكاملة لمشروعه بعدما كان يحق له ملكية 75% فقط على الأكثر، وحقه في الإقامة بأي من مدن المملكة - باستثناء المدينتين المقدستين فقط- وذلك من أجل التسيير الأفضل للمشروع، كما تم اعتماد اللامركزية في إصدار تراخيص الاستيراد من قبل الهيئة العامة أو أحد فروعها، المؤسسة العربية (Hussein, 2009) ، إضافة إلى إنضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية وما يحمله هذا الأمر من أثر ايجابي على المستثمرين الذي يستفيدون من الاعفاءات الجمركية خلال جلب المعدات ووسائل الإنتاج.

وفي إطار خلق البيئة الاستثمارية المناسبة توجه الاهتمام إلى البنية التحتية للبلاد، حيث تم تدعيمها بالعديد من الطرقات والخدمات الأساسية التابعة، وتم التركيز على توفير اليد العاملة المؤهلة والتي بإمكانها التأقلم مع متطلبات الشركات الأجنبية خاصة بالتمكن من استعمال التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد عليها هذه الشركات، فقد تم تدعيم قطاع التعليم بخبراء ومكونين أجانب، كم تم تطوير البرامج الجامعية وتشجيع التعليم ودعم الطلبة.

واستمرت مسيرة الحكومة السعودية في تحسين مناخ الاستثمار من خلال الالتزام بالقوانين وقرار تسهيلات جديدة، كما كثفت نشاطها من أجل جذب المستثمرين من خلال القيام بعمليات ترويجية (ساحلي وطالبي، 2008)، وهي العمليات التي من خلالها تشارك الهيئات السعودية في المعارض الدولية وفي مختلف الدول من أجل عرض أهم الفرص الاستثمارية في الاقتصاد السعودي، وقد سجلت نتائج معتبرة نتيجة هذا النشاط، حيث احتلت السعودية المرتبة



المناسبة التي يعتقد أن تفاعلها مع بعضها يشكل جزء من النظرية الاقتصادية التي يعالجها النموذج، ومن ثم استعمال عدد كاف من فترات التباطؤ الزمني المطلوبة التي تحصر التفاعل المتبادل بين المتغيرات (Pindyck & Rubinfeld, 1991)، والتي تسمح باختبار الفرضية.

#### 1- بناء النموذج وتحديد المتغيرات:

بما أن الاقتصاديين الجزائري والسعودي يصنفان كالاقتصاديات ريعية، وتسعى حكومتهما من أجل التقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية، فإن متغير الصادرات غير النفطية يعتبر أكثر ملائمة لنموذج الاختبار، وذلك لطبيعة الاقتصاديات محل الدراسة.

وباستخدام سلاسل زمنية سنوية لكل من: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر [FDI] والصادرات غير النفطية [NOX] وإجمالي الناتج المحلي [GDP]، للفترة (2000-2011)، والمستمدة من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي بالنسبة لكل من (GDP, FDI)، والموقع الإلكتروني للبنك المركزي الجزائر ومصلحة الإحصائيات العامة والمعلومات السعودية لمتغير [NOX]، ويتشكل نموذج الدراسة كما يلي:

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + U_t$$

$$Y_T = [GDP_t \quad FDI_t \quad NOX_t]$$

حيث أن:

$A_t$ : مصفوفة المعاملات، من الدرجة  $K \times K$ ، و  $K$  يعبر عن عدد المتغيرات في النموذج، والتي تساوي ثلاثة متغيرات في نموذج الدراسة الحالية.

$U_t$ : مصفوفة الخطأ العشوائي (error term)، ومن المفترض أن تتمتع بما يلي:

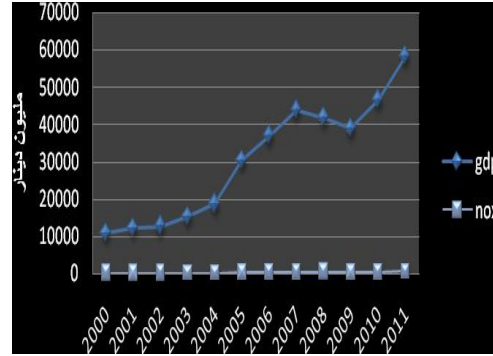
- موزعة توزيعاً طبيعياً - لا يوجد ترابط متسلسل بين عناصرها - التباين ثابت

$P$ : عدد فترات التباطؤ الزمني؛

ويتم بداية إجراء بعض الاختبارات التشخيصية الرئيسية لبيانات الدراسة، مثل اختبار جذر الوحدة، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وتقدير العلاقة طويلة الأجل إن وجدت (نموذج متجه تصحيح الخطأ) والعلاقة قصيرة الأجل من خلال اختبار جرينجر للسببية الإختبارات التشخيصية:

وفي ظل التدفق المتزايد للرؤوس الأموال الأجنبية، وهذا النجاح في انفتاح الاقتصاد السعودي على الاقتصاد العالمي، يظهر التأثير المتوازي للمؤشرات المحلية نتيجة تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلال فترة الدراسة كان مستوى الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الاجمالي كما يلي:

شكل رقم (04): تطور إجمالي الناتج المحلي والصادرات غير النفطية في السعودية خلال الفترة: 2011-2000



المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي

شهد الاقتصاد السعودي توسعا، حيث عرف نموا متواصلا لإجمالي الناتج المحلي (GDP)، حيث وصل سنة 2011 حوالي 576 مليار دولار، بعد التراجع سنة 2009 إذ كان يناهز 380 مليار دولار فقط، وللإشارة فخلال فترة الدراسة نمت بقيمة تجاوزت 300 مليار دولار أمريكي. هذا في حين أن الصادرات غير النفطية (NOX) للمملكة العربية السعودية شهدت كذلك نموا متزايدا عدا سنة 2009، والتي قاربت قيمتها 39000 مليون دولار، متراجعة بقيمة 3000 مليون دولار عن سنة 2008، ووصلت سنة 2011 إلى حوالي 59000 مليون دولار.

وفي ظل معدلات النمو الايجابية لكل من الصادرات غير النفطية وإجمالي الناتج المحلي من جهة، وتدفق الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى وفي كلا البلدين، يبقى السؤال عن دور هذه الاستثمارات في خلق أو تعزيز المعدلات الايجابية لنمو الناتج المحلي والصادرات غير النفطية، وهو ما يتأكد بالاختبار القياسي للنموذج الدراسة.

#### ثالثا: بناء النموذج وتحليل النتائج:

احتوى الأدب الاقتصادي على العديد من الدراسات التي اختبرت هذه الفرضية، وما يلاحظ عن هذه الدراسات هو غياب نموذج موحد تم اعتماده لقياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في إطار الفرضية، ولذلك سيتم الاعتماد على نماذج تحليل السلاسل الزمنية وفق نموذج الانحدار الذاتي المتجه لكونه يتناسب وطبيعة العلاقة محل الدراسة. ويستند التحليل على تقدير كل متغير في الدراسة على قيم فترات زمنية سابقة للمتغير نفسه ولباقي المتغيرات من خلال فترات الإبطاء الزمني، والتي تعتمد على اختيار المتغيرات

جدول رقم (1): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

المتغير	المستوى			الفرق الأول أو الثاني			القرار
	قيمة (df) المحسوبة	قيمة (df) الجدولية	قيمة (df) المحسوبة	قيمة (df) الجدولية	قيمة (Dw)	الفرق	
<b>GDP</b>	(0.036)	3.175	(3.995)	3.212	2.19	1	مستقرة
<b>FDI</b>	(1.161)	3.175	(3.714)	3.212	2.07	1	مستقرة
<b>NOX</b>	0.652	3.175	5.447	3.212	2.02	1	مستقرة
<b>GDP</b>	(0.060)	3.175	(3.498)	3.212	2.04	2	مستقرة
<b>FDI</b>	(1.097)	3.175	(3.327)	3.259	1.97	1	مستقرة
<b>NOX</b>	0.348	3.175	2.767	1.988	1.90	2	مستقرة

- مستوى دلالة (5%)

بين كل من مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية والناتج المحلي الاجمالي.

وسيتم اختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الجزائري فقط، أما العلاقة بين المتغيرات في الاقتصاد السعودي فثبتت في الاجل القصير فقط

**Cointegration Test** - اختبار التكامل المشترك:

ولاختبار التكامل المشترك يتم الإعتماد على "أسلوب الإمكانية العظمى Maximum Likelihood Procedure"، المقترح من قبل "جوهانسن" (Johansen, 1988, 1991) و"جوسيلس" (Johansen And Juselius, 1990)، لتحديد عدد متجهات التكامل بين المتغيرات، وذلك عن طريق اختبارين: اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى الكامنة كما يلي:

بينت نتائج إختبار ("ديكي- فولر الموسع" Augmented Dickey-Fuller) أن كل السلاسل الزمنية الخاصة بالاقتصاد الجزائري ليست مستقرة عند مستواها الطبيعي، ومستقرة عند (1)I، أي بعد اخذ الفرق الأول. وتدل هذه النتيجة على امكانية توليد مزيج خطي واحد أو أكثر يتصف بالسكون في الأجل الطويل، وفي حالة ما إذا توفرت هذه العلاقة فإنه يمكن استخدام المتغيرات في التقدير دون الوقوع في نتائج زائفة حيث لا يكون التقدير زائفا (Spurious Regression).

أما السلاسل الزمنية المتعلقة بالاقتصاد السعودي فكانت مستقرة عند المستويين الأول والثاني (1)I و(2)I، وهذارجع للتغيرات متفاوتة التي حصلت في مستوى الصادرات غير النفطية خاصة ابتداء من سنة 1995، وكذلك النمو المتعلق باجمالي الناتج المحلي، وتدل هذه النتائج على أن عدم امكانية توليد علاقة خطية طويلة الأجل

جدول رقم (02): اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك

القيم الجدولية	القيم المحسوبة	الفرضية البديلة	القيم الجدولية	القيم المحسوبة	الفرضية البديلة	قيم أيجن	الفرضية الصفرية
<b>Maximal eigenvalue test</b>			<b>Trace test</b>				
21.131	31.535	يوجد متجه واحد فقط للتكامل المشترك	29.797	40.502	يوجد متجه واحد على الأقل	0.957	r=0
14.264	7.215	يوجد متجهين فقط للتكامل المشترك	15.494	8.966	يوجد متجهين للتكامل على الأقل	0.513	r≤1

من أجل تصحيح حالة عدم التوازن، إذ أنه يؤمن طريقة للربط الديناميكي بين المتغيرات قصيرة الأجل، والمتغيرات طويلة الأجل للمتغيرات أثناء عملية التعديل (Adjustment)، للوصول إلى التوازن طويل الأجل. وتظهر العلاقة التكاملية للاقتصاد الجزائري على الشكل التالي:

$$GDP = 0.015 FDI + 27.99 NOX$$

- تم الإعتماد على فترتي تباطؤ (2) لكلا الحالتين بناء على نتائج إختباري أكايك (Akaike) و شوارتز (Schwartz)

وباستقراء النتائج المبينة في الجدول، تتأكد فرضية وجود علاقة استقرارية وحيدة (r=0) في الأجل الطويل بين المتغيرات، ويستوجب هذا تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) (VECM)،

إن تمتع معامل التصحيح لمتغير (GDP) بالإشارة السالبة وبمعامل اختبار (t) مقدر بـ (1.64) متجاوزا بذلك قيمة اختبار (t) الجدولية المقدر بـ (1.38)، يدل على معنوية هذا المعامل وبالتالي تحقق فرضيتين احصائيتين، أولاهما كفاءة هذا المعامل  $D(GDP)$  في تعديل العلاقة اللامتوازنة، حيث سرعة تعديل النموذج وارجاعة إلى حالة التوازن تفوق (71%) سنويا، وهي نسبة عالية؛ أما الأخرى فهي وجود علاقة سببية طويلة الأجل من المتغيرين (NOX, FDI) إلى المتغير الممثل للنمو الاقتصادي (GDP). أي أن هناك علاقة سببية ايجابية بين الاستثمار الأجنبي والصادرات غير النفطية مع النمو الاقتصادي وهذا من خلال الآليات المذكورة حيث أن العلاقة تتوافق والنظرية الاقتصادية.

أما العلاقة الثانية والتي يعكسها معامل التحديد  $D(FDI)$ ، فإنه يتمتع كذلك بالمعنوية الاحصائية والذي يعني وجود علاقة سببية طويلة الأجل من نمو الناتج المحلي والصادرات غير النفطية نحو نمو الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتأتي ديناميكيات التفاعل بين توسع النشاط المحلي وتحسن بيئته وزيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية في مقدمة تفسير هذه العلاقات السببية، والتطورات الحاصلة على الاقتصاد الجزائري خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة مبرر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية المحلية. ومن جهة أخرى فإن المعادلة الأخيرة والتي يعكسها معامل التحديد  $D(NOX)$  لا تتمتع بالمعنوية الاحصائية.

### - اختبار العلاقة السببية قصيرة الأجل: Granger Causality Test

إن العلاقة السببية قصيرة الأجل تحدد من خلال اختبار "جرينجر" للسببية (Granger Causality Test). والذي نقوم من خلاله بالبحث عن وجود علاقة سببية بين متغيرين، وأساسها أنه إذا كان متغير (x) يسبب متغير (y)، فهذا يعني أن قيم التباطؤ الزمني لـ (x) لها قدرة تفسيرية لقيم (y) (Gujarati,2004). فقد كانت نتائجه كما يلي:

وتشير هذه المعادلة إلا أنه على المدى الطويل، هناك تأثير ايجابي لكل من نمو مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتؤكد هذه النتيجة على قبول فرضيات "النمو بقيادة الصادرات" في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الدراسة وهو ما يفسر إلى حد بعيد برشادة توجيه المشاريع الاستثمارية نحو القطاعات التصديرية والفاعلة في الاقتصاد الجزائري، وذات العلاقة وجدت بين الاستثمار الأجنبي والصادرات غير النفطية مع النمو الاقتصادي في الاقتصاد النيجيري الذي يتقارب وخصائص الاقتصاد الجزائري من حيث الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل النمو الاقتصادي (Olayiwola & Okodua, 2009).

وتتعديل هذه العلاقة بعد فترة التعديل التي تتحدد من خلال معامل التعديل (ECM) الناتج عن تقدير نموذج (VECM)، والذي يكشف كذلك عن العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات في الأجل الطويل، لأن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يدل على وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه على الأقل بين المتغيرات (Engle & Granger, 1987)، ولذلك يجب تقدير نموذج (VECM).

### 2- تقدير نموذج (VECM) واختباره:

إن تقدير نموذج (VECM) يمكننا من تحديد العلاقة السببية طويلة الأجل، وعليه يتم تقدير النموذج كما يلي:

#### - اختبار العلاقة السببية طويلة الأجل:

يتحدد اتجاه السببية طويلة الأجل بين المتغيرات المتكاملة من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لكل المتغيرات على أنها متغيرات داخلية، ويتحدد معامل التصحيح من خلال معادلة المتغير التابع والذي يمثل (GDP) في نموذج الدراسة الحالية.

جدول رقم (03): تقدير نموذج (VECM) والعلاقة السببية طويلة الأجل

معامل التصحيح	St. error	قيمة t	
-0.71	0.432	1.643	$D(GDP)$
-0.09	0.195	-5.600	$D(FDI)$
-0.613	0.452	1.356	$D(NOX)$

جدول رقم (04): اختبار جرينجر (Granger) للسببية

الفرضية الصفرية	الاقتصاد الجزائري		الاقتصاد السعودي		القرار
	F المحسوبة	الاحتمالية (%)	F المحسوبة	الاحتمالية (%)	
GDP لا تسبب FDI	4.05	0.08	12.67	0.01	وجود سببية
FDI لا تسبب GDP	13.51	0.009	1.99	0.23	عدم وجود سببية



عدم وجود سببية	0.22	2.02	2	عدم وجود سببية	0.55	0.65	<b>NOX لا تسبب GDP</b>
عدم وجود سببية	0.37	1.19	2	عدم وجود سببية	0.68	0.40	<b>GDP لا تسبب NOX</b>
عدم وجود سببية	0.27	1.70	2	وجود سببية	0.09	3.87	<b>NOX تسبب FDI</b>
وجود سببية	0.10	3.54	2	وجود سببية	0.04	6.23	<b>NOX لا تسبب FDI</b>

مستوى دلالة (10%)

هدفت الدراسة أساسا إلى استقصاء العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال نمو الصادرات غير النفطية، في كل من الاقتصادين الجزائري والسعودي، وقد تبين أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في الاقتصاد الجزائري وكذلك في الأجل القصير، وهو ما يعني سريان فرضية "النمو بقيادة التصدير"، وهي النتيجة التي تعزز من جهود الحكومة المبذولة من أجل تخفيف تبعية الاقتصاد لقطاع النفط سواء من خلال تحفيز مستثمريها على التنوع الاقتصادي أو من خلال استقطاب الرساميل الأجنبية وتحسين مناخها الاستثماري دون إهمال توجيه هذه الرساميل نحو قطاعات تساهم في تنويع الصادرات الجزائرية.

وقد استند التحليل على فترة مابعد استقرار الاقتصاد الجزائري اقتصاديا وأمنيا، وهذا ما يعزز أكثر من النتائج المتوصل إليها ويعكس الرغبة الجادة للتقليل من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط، ولهذا يمكن للحكومة الجزائرية أن تواصل الجهود المبذولة في اصلاح المناخ الاستثماري من جهة، وتوجيهه نحو استغلال مختلف الموارد الاقتصادية المتوفرة من جهة أخرى.

في حين ان النتائج المتعلقة بالاقتصاد السعودي كشفت عن غياب فرضية "النمو بقيادة التصدير"، وهذ مرده إلى ضخامة حجم مشاريع الطاقة في المملكة حيث أنها تحتل نسبة عالية من حجم الاستثمار الكلي وبالتالي من حجم الصادرات الاجمالي، بالاضافة إلى اتساع السوق المحلية الاستهلاكية، الأمر الذي يقلل من حجم الصادرات في القطاعات اللانفطية بالرغم من وجودها برساميل كبيرة، وهذه الأسباب لا تغني عن قلة فعالية القرارات الحكومية والسياسة المنتهجة للتنويع الاقتصادي. وبناء عليه يفترض من حكومات الدول النفطية خاصة في توجيه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات التصديرية خاصة، وذلك بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والمعتمد على قطاعات مختلفة، والقيام باعلانات مختلفة لكل موارد هذه الدول بهدف جلب مستثمرين أجانب في قطاعات عديدة، وتشجيع الاستثمار كذلك قد يكون من خلال القيام بدراسات جدوى لمشاريع افتراضية وطرحها في المعارض الدولية وهكذا حتى تتمكن من بناء قاعدة بيانات ومعلومات بما تتوفر عليه هذه الدول سواء موارد أو يد عاملة أو قاعدة قانونية ملائمة وتقوم بترويجها في المعارض الدولية.

المراجع والمصادر:

يشير استقراء نتائج السببية قصيرة الأجل بين متغيرات الاقتصاد الجزائري وبالاعتماد على إختبار جرينجر للسببية، إلى وجود العلاقة السببية قصيرة الأجل بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وفي كلا الاتجاهين، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية. أما العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنتائج المحلي الاجمالي فتغيب بين متغيرات الاقتصاد الجزائري وقد يعزى إلى طبيعة إختبار جرينجر الذي يكشف عن العلاقة المباشرة فقط في الأجل القصير.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات غير النفطية فتظهر وفي كلا الاتجاهين، وهو ما يعني أن هناك توجه من المستثمرين الأجانب نحو المشاريع غير الطاقوية خاصة مع تعزيز هذا الاستثمار بمجموعة من التحفيزات الحكومية.

إن قبول فرضية النمو بقيادة التصدير في الاقتصاد الجزائري بناء على نتائج اختبارات السببية على المديين الطويل والقصير الأجل، يجعل هذه النتائج تتوافق مع النتائج الخاصة بدراسة الاقتصاد النيجيري تحديدا (مع ما يتمتع من نشاطات نفطية مقارنة لاقتصاد الجزائر)، وكذلك كل من اقتصاد غانا للفترة 1960-1992 ، واقتصاد كوستاريكا للفترة 1950-1997 كونهما اقتصاديات نامية مستقطبة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات (Medina-Smith, 2001) أما العلاقات السببية المباشرة قصيرة الأجل بين متغيرات الاقتصاد السعودي فظهرت فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو النمو الاقتصادي، ومن الصادرات غير النفطية نحو الاستثمار الأجنبي المباشر فقط، ويعود غياب النمو بقيادة الصادرات للاستهلاك الواسع للسوق السعودي، إضافة إلى ضخامة حجم المنشآت الطاقوية، مما يقلل من تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي بشكل فعال.

وتقترب نتائج الاقتصاد السعودي مع نتائج الاقتصاد الأرجنتيني والمكسيكي والبرازيلي في غياب فرضية النمو بقيادة التصدير، وبالرغم من وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات في كل من الاقتصاد الأرجنتيني والمكسيكي غير أنها لم تدعم التأثير السببي الايجابي بين المتغيرات وقد أرجعه الباحثان إلى تمركز نشاط الشركات متعددة الجنسيات نحو القطاعات التصديرية فقط إضافة إلى اعتمادها على خبراتها الأجنبية وعدم خضوعها إلى مراقبة وشروط محلية وبالتالي تدني تأثيرها الايجابي على النمو المحلي (Cuadros et all; 2001).

رابعا: النتائج والتوصيات:

Pindyck, R S., and Rubinfeld, D I. (1991), “**Econometric Models And Economic Forecasts**”, McGraw-Hill Inc, U S A, pp 445, 455.

- المؤسسة العربية لضمان الصادرات وإتتمان الصادرات (IAIGC)، (2012)، التقرير السنوي، ص 12.
- بيبوض، محمد العيد، (2011). "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010. ص: 43-54
- ج ر ج عدد 16، (1990)، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 16
- ج ر ج عدد 64، (1993)، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 64
- ج ر ج عدد 47، (2001)، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 47
- محمد، سارة، (2009). "الاستثمار الأجنبي في الجزائر – دراسة حالة أوراسكوم- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسطينة، 2010/2009. ص 30.
- Calderón, A. , Mortimore, M. and Peres, (1996), “**Foreign Investment as a Source of International Competitiveness**”. In Dunning J.H. and Narula (eds.) *Catalyst for Economic Restructuring*. Routledge, 241-279.
- Cuadros, V. Orts and M.T. Alguacil, (2001), “Openness and Growth: Re-Examining Foreign Direct Investment, Trade and Output Linkages in Latin America” **Centre for Research in Economic Development and International Trade**, CREDIT Research Paper, vol. 01, No.04,
- Engle, R. F. and Granger, C. W.,(1987), "Cointegration and Error-Correction Representation, Estimation and Testing" **Econometrica**, Vol 55, No 2, pp 51-76.
- Hussein, M.A, (2009),” Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries”, **International Review of Business Research Papers**, Vol. 5 No. 3 ,362-376
- Goldberg, S. and Klein, W, (1998), “**Foreign Direct Investment, Trade, and Real Exchange Rate Linkages in Developing Countries**”. In Reuven Glick (ed.) *Managing Capital Flows and Exchange Rates: Lessons from the Pacific Basin*. Cambridge University Press.
- Goldberg, S. and Klein, W,(1999), “**International Trade and Factor Mobility: an Empirical Investigation**”, NBER Working Paper ,No. 7196.
- Gujarati, D N.( 2004). “**Basic Econometric**”, (4th ed.). England: McGraw-Hill Company. pp, 853-85
- Olayiwola, W. K. and H. Okodua, (2009), “*Foreign Direct Investment, Non-Oil Exports, and Economic Growth in Nigeria: A Causality Analysis*”, Paper presented at the **African Econometric Society- 14<sup>th</sup> Annual International Conference on Econometric Modeling for Africa**. Abuja, Nigeria. July 8 – 10<sup>th</sup>, 2009